التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة

إعداد

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين

أستاذ أصول التربية المتفرغ

أ/ السيد فاضل حيدر مهدي

باحث دكتوراه بقسم أصول التربية

د/ إسلام الششتاوي خميس

مدرس أصول التربية

معهد الدراسات والبحوث التربوية– جامعة القاهرة

التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة*

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين أ/ السيد فاضل حيدر
د. إسلام الششتاوي خميس

مقدمــة:

يتخذ تأثير العولمة أحجام وأشكال متعددة مكانية وتاريخية، إقليمية وعالمية، وليست زياً عالمياً موحداً، وإنما تنوع قومي من بلد لآخر، فهويتك وموضعك الجغرافي عاملان حاسمان ويتيحان منطلقات وإمكانات مختلفة للعمل، (الخالدي، ١٩٩٩ :٥٣)، وهذا الاختلاف بين الدول يعتمد على المقياس، أي حجم تأثير العولمة من حيث موقع الدولة ومدى انفتاحها، والشكل، أي الشكل السائد لقوى التغيير الفاعلة في العولمة. (توربون،٢٠٠١: ٢٣)

وللعولمة أبعاد حتمية ستشكل مستقبل الحياة على الأرض، وأخرى احتمالية يمكن توجيهها بما يحفظ الحقوق ويخدم الفرص، وما بين الحتمي والاحتمالي تحمل العولمة فرصاً غير مسبوقة تشكل إيجابياتها، وتتضمن أخطاراً لا تقل ضخامةً تشكل سلبياتها، وهي متفاوتة حسب طبيعة ومقدار الجوانب الحتمية والاحتمالية، (حجازي،١٩٩٩ :٣١) لذا بات واضحاً أن صور الاستجابة للعولمة يكمن في تجنب الرفض الانفعالي أو القبول المجاني لها، فذلك لن يغير حقيقة ما يجري ولن يقللا من خطورته، كما أن الاكتفاء بترديد مقولات الهيمنة أو الامبريالية، واعتبار العولمة صيغة لاشتغال الرأسمالية في عالم ما بعد الامبريالية، على رغم صحته، لم يعد يجدي نفعاً فظاهرة العولمة وبما تنطوي عليه من ميكانزمات اقتصادية وتقنية وسياسية واجتماعية وإعلامية، قد بلغت من الرسوخ والصلابة بحيث تصعب مواجهتها بشكل فعال عبر خطاب إيديولوجي فقد الكثير من بريقه النضالي ونقاط قوته السابقة نتيجة لبروز معطيات وعناصر جديدة في دائرة الصراع، والقول بأن العولمة الراهنة متحيزة ومهيمن عليها من قبل القوى العظمي وخصوصاً أمريكا، لا يعد كونه توصيفاً لواقع الحال، فهي قدر محتوم وخيار واقعي، وعليه لابد من دفع النقاش بدراسة موضوعية وعقلانية تستجيب للحركة الإيجابية من العولمة والتمييز

(*) بحث مستل من أطروحة رسالة دكتوراه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية تخصص أصول تربية.

في سيرورتها بين كونها حركة موضوعية ومسيرة طبيعية وشاملة للتطور الاقتصادي والتجارة الدولية، وما يلازمها وينتج عنها من حركات اجتماعية وتوجهات إنسانية (كحركة السلام وحقوق الإنسان، ومنظمات حماية البيئة، وحماية الكوكب، والتوجيهات الديمقراطية، ومكافحة الفقر، واحترام التنوع الثقافي وحوار الحضارات، والحفاظ على حقوق المرأة والطفل...إلخ) والتي تمثل الجانب الإيجابي المتفائل من حركة العولمة، (أبو حلاوة، ٢٠٠١: ١٨٢) ومن جهة أخرى فإن انتقاص ثقافة العولمة والاستفادة من معطياتها، خاصة في الدول النامية، يستدعي إدخال تعديلات جوهرية على مستوى الفكر والسياسة والممارسة في مختلف الميادين، إذ أن كثير من النخب الثقافية تدعو للاستجابة الواقعية لصور العولمة على جميع المستويات وخصوصاً المستوى الثقافي، ويتوجب ذلك أن نتوقف عند الخطابات التي تنظر إلى العولمة بعين أكثر إيجابية أو التي تتعامل مع حتميتها بقدر أكبر من الواقعية. (طرابيشي،٢٠٠١: ١١٠) ومن المهم جداً كما يرى بعض الباحثين أن نبدأ رحلة التعامل مع العولمة عبر السعي لفهمها قبل اتخاذ الموقف منها، فمن الضروري في سياق التعامل مع العولمة إرجاء المواقف وعدم التسرع في إطلاق الأحكام على العولمة سلباً أو إيجاباً، وبناء معرفة ربما كانت معرفة سطحية أو أولية أو ناقصة، من المهم السعي من أجل فهم العولمة أولاً، وفهم تعقيداتها وفرصها ومخاطرها وحقائقها وأوهامها قبل اتخاذ الموقف أو إصدار الحكم على هذه الظاهرة التاريخية والحضارية الضخمة والمتداخلة أشد التداخل، فكما يرى الباحث أن هناك عدداً مهماً من الكُتّاب والدارسين والباحثين العرب قد انتقلوا أو قفزوا سريعاً للحكم على العولمة وعلى تداعياتها المحتملة دون فهمها الفهم المتكامل، واتسم الخطاب الفكري العربي في العموم بالانحياز ضد العولمة فيما عدا الاستثناءات القليلة والمعدودة والتي مازالت تحاول التأسيس لفهم موضوعي وسوسيولوجي لهذه الظاهرة الفكرية والحياتية الجديدة، فالفهم المتسرع والمتخوف من العولمة ربما يضعنا في مواجهة غير ضرورية معها، وربما يجعلنا في صدام مع عدو هو ليس بالضرورة عدواً كما يتوهم البعض، وعلاوة على ذلك فمن المحتمل أن يؤدي هذا التعامل المتوجس إلى خسارة العرب معركة العولمة ومعركة الثورة العلمية والتقنية مثلما في السابق خسروا معركة الحداثة. (عبد الله،٢٠٠٠: ١٢٨) وهو ما جعلنا اليوم نخفق في إنجاز مشروع الحداثة عربياً في الوقت الذي انتقلت فيه الأمم إلى مرحلة ما بعد الحداثة، فكما يرى بعض الباحثين أن هناك خيارات

صعبة ومؤلمة في كثير من الأحيان ينبغي الأخذ بها حتى لا نكون عرضة للتهميش والضعف. (غبان،٢٠٠٣: ٦٩)

اتجاهات الاستجابة للعولمة:

بقيت مسألة العولمة تأخذ صورًا متعددة في الاستجابة لها، رغم اختلافات الكُتاب والمثقفين والباحثين حول مسألة الاستجابة والقبول بها بوصفها مساراً ثقافياً يُشكل الواقع المعاش، وعليه نضع الاتجاهات أو المراحل الرئيسية الثلاث لصور الاستجابة للعولمة على النحو الآتي: (الخضيري،٢٠٠١، ١٣١)

الاتجاه الأول: القبول بالعولمة، وإتباعها، والمشاركة في قيادة إتمامها، والتعامل معها كعنصر فاعل فيها، وهو أمر يحتاج إلى وعي إدراكي بالغ الأهمية والخطورة، وهي عملية تحتاج إلى استخدام حزمة التفعيل الابتكاري ليس فقط لركوب موجة العولمة، ولكن وهو الأهم للتقدم قدماً نحو قيادة هذه الموجة، وتوجيهها وفقاً لما يفيد ويحقق المصالح المستهدفة، وفي هذا الصدد أشارت وثيقة اليونسكو بأن "على الدول الأعضاء السعي قدماً نحو التعاون الجامعي الدولي لمواجهة التحديات المعرفية الهائلة في عصر العولمة، عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في مجال التعليم الجامعي، وبالتالي تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف ونقلها وتكييفها داخل البلدان وعبر حدودها" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢)، ويمكن القول إنه لا يوجد وقت محدد لاجتياح العولمة والقبول بها كقوة علمية هائلة، فطالما هناك استحواذ وامتلاك لعناصر الإبداع والابتكار، يأتي التأثير المباشر بواقعية القبول بالعولمة على اعتبارها تخلق الفرص الأفضل وتوفر الجديد غير المسبوق، وتحسن نوعية الاتصال وأدواته، وتنظم عملية إعادة الهيكلة، وتفرض مبادئ حقوق الإنسان وتدعو إلى الرفاهية والخدمات الإنسانية، ونشر الديمقراطية، والتحرر الاقتصادي وتزيل القيود الفكرية، وتُذيب الفواصل المكانية التي من شأنها أن تخلق حاجزاً يمنع الاجتياح المعرفي أو الثقافي أو الاقتصادي وغيره.

الاتجاه الثاني: التكيف والتوافق مع تيار العولمة: لا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثه ويحدثه الآن تيار العولمة، سواء في حياتنا الاجتماعية، أو في آرائنا وميولنا واتجاهاتنا السياسية، أو حتى في سبل معيشتنا وأحوالنا

الاقتصادية، فقد صنع تيار العولمة قوى ضاغطة أخذت تغير العالم، وتعيد تشكيله، وتعيد هيكلته، وتزداد تعمقاً واندفاعاً إلى الداخل الإنساني، فمع هذه التطورات الحادثة تبرز أهمية التكيف والتوافق مع تيار العولمة، وخاصة أن عملية التأقلم تأخذ بمنهج رد الفعل والاستجابة، ومن ضمن الأساسيات التي تدعونا للتوافق والتكيف مع العولمة هي دور الحكومات في التعاطي مع التطور التكنولوجي والعلمي في كل المجالات، "فالسياسات التي تبنى عليها هيكلة الدولة هي نقطة الانطلاقة نحو التكيف والتوافق مع تيار العولمة، وعليه فأن أغلب الحكومات في منظمة الإسكوا حققت مستوى متقدمًا في النضج المعلوماتي، وعملت على تفعيل مبدأ التأقلم مع التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩: ١٦)

وهو ما يعطينا إشارة واضحة أننا تكيفنا مع العولمة دون أي معوقات تذكر من حيث الرفض، فما حدث في فترة التسعينات من تحولات اقتصادية وسياسية وعلمية ومعلوماتية، "هو أقل ما يمكن قوله عن التحولات الفجائية والسريعة والخارقة في سرعتها في الخارطة الحياتية والفكرة المعاصرة، ففي عالم التسعينيات أصبح فجأة أكثر ترابطاً، عندما برزت وسائل وتقنيات جديدة تزيد من ترابط الدول والاقتصاديات والمجتمعات والأفراد في العالم، فالفضائيات والفاكسات وشبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني ووسائل الاتصالات والمواصلات السريعة، كل ذلك يدفع في اتجاه واحد وهو زيادة التكيف مع العولمة وزيادة العالم وارتباطه ببعضه البعض، فحجم ونوع وعمق وكثافة الارتباطات القائمة بين الدول والمجتمعات والاقتصاديات والثقافات في العالم ازداد زيادة ملحوظة وملموسة خلال عقد التسعينيات، وهي زيادة غير مسبوقة في كل التاريخ البشري المدون". (عبد الخالق، ٢٠٠٠: ١٣٠) فمناهج التكيف والتوافق مع العولمة قائم على رصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الكوني سواء من قوى العولمة، أو من جانب القوى المتعولمة المستجيبة للضغوط من أجل التعولم، ومن ثم فهي تعمل من أجل فهم واستيعاب ما يحدث، ومعرفة مضمونة، وتحديد طبيعته، والتوصل إلى آثاره، والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع عندما يتطور، وبالتالي إجراء التعديلات والتغييرات على هياكل الإنتاج، والتسويق، التمويل، الكوادر البشرية، فقد نجحت العولمة في تغيير كل من السوق والمستهلك، ونجحت أيضاً في تغيير نمط الإنتاج، ونمط الاستهلاك، وأشكال الاستثمار، وأنواع الإدخار، لقد نجحت العولمة

في إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي في كل ذلك تجبر الجميع على الانصياع لها والتكيف مع متطلباتها، وإلا كان نصيبهم هو التآكل والتهميش والتكميش.

الاتجاه الثالث: الرفض والانعزال عن تيار العولمة: وهو كما يرى (الخضيري: ١٣٦) أن العولمة تمثل بالنسبة إلى كثير من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية مخاطر شديدة، وتمثل للكثيرين من القادة في دول العالم الثالث غياب الامتيازات غير المشروعة أو الاستثنائية التي يحصلون عليها، هم وذويهم، ومن ثم فإن خطر العولمة يتجاوز أمر تعريتهم إلى نطاق محاسبتهم ومحاكمتهم على الجرائم التي اقترفوها في حق الشعوب وحقوق مواطنيهم، ومن ثم فإن المهمة الأولى لهؤلاء الحكام هي إبطاء تيار العولمة، ووضع العراقيل أمامه، وعزل بلادهم عن تيار العولمة، وإيجاد شبكات قوية من الفساد تحول مصالحها دون إجراء عملية التعولم، وتعيين الجهلاء في مناصب قيادية لمحاربة العلماء، ومن ثم فإن تحالف الجهل والفساد كفيل بتحقيق الرفض والانعزال عن تيار العولمة.

وهناك البعض من الكتاب والمفكرين أيضاً يؤيد الاتجاه الثالث الرافض للعولمة، فيصفها على أنها ارتقاء سلعي فوق الوعي والحقوق، وأن المعرفة السلعية هي ثقافة السوق، والإنسان فيها موكلة إليه مهام وظيفية آلية أشبه بالآلة المنتجة للسلعة، ويخضع لمعايير العمل، فلا حياة فكرية أو أخلاقية أو روحية، ولا أهداف ولا صيرورة، إنه خضوع كلي وآلي لوعي قوى التمركز الذي يحقق مصالحه وغاياته. فالعقل كما يقول هيغل يعتبر أن العقل ملكة عرفانية للذات تتوافق والروح المطلقة، أما العولمة تعتبر العقل جملة أحكام معرفية للذات تتوافق والروح الإنتاجية، والاستقلال الذاتي تبعي بحكم العادة، والحرية حرية العمل والإنتاج القائم على تجريد العلاقة الإنتاجية واستلابها (الحافظ، ٢٠٠٥: ١٤٩)، فالاستجابة للعولمة هي اجتياح للعقل، بذريعة التحرر الاقتصادي والتطور التكنولوجي، وينظر هذا الاتجاه أيضاً للعولمة على أنها تعبير حقيقي وعملي عن انهيار القيم الأخلاقية في الحياة الاجتماعية، والانفلات الحر في السلوك الذاتي، فلا ضوابط في العمل، أو في متطلبات الحاجة، أو أساليب الربح، أو طرائق الاستثمار، أو ممارسة التقاليد العرفية، فهي تخرق كل ما هو تشريعي وشرائعي، وتتحطم نظم على مختلف أنماطها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويعبر الكاتب بقوله إنها اغتراب جمالي واغتراب قيمي، ولو توخينا الدقة والتمحيص في قراءة التركيبات البنيوية للتشكيلات

الاجتماعية على مراحل التاريخ، لألفينا أن النزوع نحو البناء الذاتي أكثر منه نحو البناء الجماعي، فالقبول بالعولمة هو بؤس حضاري ومدني، في حين يرى آخرون (عابد، ٢٠٠٨: ٢٨) إن رفض العولمة جاء بسبب حالة التوجس والخشية والتوتر الناتج عن توقع الخطر الذي تسببه السياسات الشمولية لنظام العولمة وإفرازاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على حياة الناس وعدم قدرة هؤلاء الناس على التنبؤ بنتائجها بوضوح أو احتواء آثارها وتداعياتها. وجهلهم بأساليب مواجهتها أو تجنبها. ومن جملة المفكرين الرافضين لاتجاه العولمة رائد من روّاد الحداثة وعلمٌ من أعلام النضال التحديثي، حينما أطلق مقولته الشهيرة، لقد حلّ الصهر والاستتباع محلّ التعددية والتآلف وهو ما يقوده الغرب السياسي– العسكري– الاقتصادي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الغرب يهيمن على الكونية السياسية باسم سلطة القرار، وعلى الكونية الاقتصادية باسم سلطة المال، وعلى الكونية الثقافية باسم سلطة المعرفة، وبهذه الهيمنة يشيع نموذجاً واحداً للفكر والحياة، استناداً إلى حداثته ووسائلها التقنية– نموذجاً تدعمه سوقٌ اقتصادية واحدة، فالعالم، بالنسبة إليه، ليس أكاديمية معرفية إنسانية يتساوى فيها الجميع، وإنما هو متجرٌ، وهو لا يسيطر على أدوات الإنتاج وحدها، وإنما يسيطر كذلك على النتاج وطرق تسويقه، وعلى المسوّقين، وفي هذا كله يعمل على أن يزداد فقراء العالم فقراً وعدداً. (المسدى، ١٩٩٩: ٣٥١) وهذه إشارة إلى التناقض الغربي الواضح الذي ينادي بحقوق الإنسان وحده فقط، في حين يرفض نشر المبادئ في البلدان التي هي تحت الاستعمار لاستغلال الثروات بشكل أكبر.

ولذا يرى الباحث من مجمل ما سبق، أنّ الوقوف في وجه التحولات الكبرى والتغييرات الحاسمة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة هو أمر غاية في الصعوبة، أو ربما هو نوعٌ من الوهم، ويؤدي إلى الانعزال عن العالم وتطوراته، فالتعايش مع التحولات الكبرى لابد منه، وأن اجتمعت النُخب من الكُتاب والمفكرين لن يستطيعوا أن يوقفوا انسجام المجتمع مع تلك التحولات، فلو افترضنا أنّ الغرب أوجد أداة أو وسيلة نقل حديثة ومتطورة، حتماً سيتقبلها الجميع دون استثناء، والسبب في ذلك هو وجود الأفضل من بين الخيارات، نعم هناك فرق بين التطور الحضاري المادي، والتطور الحضاري المعنوي، فالأول من السهولة أن نغيره، أما الثاني فمن الصعوبة تغييره، والسبب في ذلك أن الثاني يرتبط بالقيم والعادات والتقاليد المتوارثة بين أفراد المجتمع، فلا أحد يتقبل أن يغير عادات اكتسبها من

بيئته، ولكن يتم الغزو تدريجياً مع تغير المرحلة والبيئة دون دراية أو حتى شعور، وهذا هو الاجتياح غير المدرك للعولمة، وبالتالي فإن اتجاهات الاستجابة للعولمة بات أمراً واقعياً ولابد منه، وحتى من ينادي برفضها اجتاحته أساساً دون وعي فوجودها قائم على أفضليتها، فمن ينتج المعرفة يملكها، ومن يصنع ويطور يملك مساحة إجبارية في فرض أجندته على جميع المستويات، والتعليم الجامعي الخاص أحد هذه المنافذ الرئيسية التي استطاعت العولمة أن تجتاحها وتستجيب لها كل الفئات التعليمية من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي وأكثر من ذلك، وما يؤكد استجابة التعليم الجامعي الخاص للعولمة هي تلك الوثيقة التي أطلقتها الأمم المتحدة التي اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو "قراراً يدعو المسئولين، إلى مواصلة رسم سياسة شاملة للمنظمة في مجال التعليم العالي كله، واستند هذا القرار إلى تحليل التغييرات التي لوحظت على نطاق العالم وللتحديات التي تطرحها على كل من المجتمع والتعليم الجامعي، بالنظر إلى من يربطهما من علاقات وثيقة، وتنفيذا لهذه الإرشادات، نشرت المنظمة في عام ١٩٩٥م، وثيقتها التوجيهية المعنونة، بحث في سياسات التغيير والنمو في التعليم العالي". (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٩٩٨: ٣)

أولاً– التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية:

إن البعد الاقتصادي في العولمة كمتغير رئيسي في التعليم الجامعي الخاص يُعتبر من أكثر أشكال العولمة تحققاً على أرض الواقع، والأكثر اكتمالاً من المتغيرات الأُخرى، وهو حتماً يقضي بظهور عالم بلا حدود اقتصادية، وعالمية في الإنتاج المتبادل بين الدول، زيادةً في معدلات التجارة العالمية، وفتح الأسواق وإزالة الحواجز والحدود الجمركية بين الدول، وحرية التجارة الدولية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نطاق أنشطتها لتشمل خارج حدود الدولة المقيمة بها حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتم على الصعيد العالمي، وعبر هذه الشركات التي لا تخضع نشاطاتها للرقابة الحدودية التقليدية، وتدير معظم أعمالها بعيداً عن سلطة الدولة وتدخلاتها. (مجاهد،٢٠٠١: ١٥٧) ويأتي التعليم الجامعي الخاص كواجهة رئيسية أوجدها المتغير الاقتصادي للعولمة، نتيجةً لسياسات معينة من قبل الدول العظمى، وبدافع من إرادة الحكومات والبرلمانات التي تتطلع لإلغاء الحواجز والحدود أمام حركات انتقال السلع، وعناصر الإنتاج وعلى الأخص منها التعليم الجامعي ،في منظمة التجارة العالمية (*World Trade Organization*) والتي

انتهت بالتوقيع على شهادة ميلاد منظمة التجارة العالمية، (١٩٩٥م)، لتنادي بما يمكن تسميته "المنافسة المعولمة " وضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، وضرورة أن تُنظم الأسواق نفسها، فتم وبشكل سريع الاستجابة للعولمة الاقتصادية ليس فقط في خصخصة التعليم الجامعي بل حتى في مراكز البحث العلمي، (مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٨: ١٧٧) حيث ترتبط مملكة البحرين بعدد من الاتفاقيات التي أقرتها (WTO) والتي تُلزم المملكة بإزالة القيود على الصعيد الإقليمي والعالمي عن الملكية الفكرية وتجارة التعليم الجامعي، ولهذا تقع المملكة في الشريحة العليا من اقتصاديات الدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وتحتل مركزاً متقدماً في دليل التنمية البشرية الإنمائي، وتحتل المركز الثالث في دليل اقتصاديات الدول حسب الحرية الاقتصادية في مجالات العمل، وذلك وفقاً لتقارير مؤسسة هيرتج الاقتصادية الأمريكية، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، ٢٠١١: ١٩) ومما تقدم يمكن القول إن مملكة البحرين قدمت ولازالت تقدم الكثير من الحريات الاقتصادية في مجال التعليم الجامعي، وهو ما يُعتبر استجابة تحمل الشعور بالانتماء إلى الفضاء العالمي الذي تصنعه العولمة.

وقد بات واضحاً في ظل السياسات الأمريكية الفاشلة تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية، أنها لم تخرج عن كونها أوهاماً تتلهي بها الشعوب، فقد سعت أمريكا والاتحاد الأوربي إلى إلحاق البلدان العربية بالاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة الأوربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير كما عبر عنه الخبراء الأمريكيون، والذي كان يهدف إلى (الحمش،٢٠١٠: ١٩).

- إحكام السيطرة على النفط وموارده، وتحويل الأسواق العربية إلى أسواق استهلاكية لمنتجاتها الصناعية.
- فرض السلام مع إسرائيل ضمن الشروط الإسرائيلية الغربية الأمريكية.
- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للوطن العربية كعمق أمني في الشرق الأوسط.

لقد ركز الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة التنمية الحقيقية للبلدان العربية النامية عموماً، وفي البلدان العربية ذات الوفرة المادية خصوصاً، والهدف من ذلك يكمن في سهولة وصول ما يُفرض عليها من الخارج في إطار الانخراط بالعلاقات العولمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، إن قوة

الدولة اليوم إضافةً إلى قوتها العسكرية، تكمن في قوتها الاقتصادية والتي تجعل الدولة تتماسك اجتماعياً وسياسياً وداخليًا، لذلك ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إضعاف الدول اقتصادياً لخلخلتها اجتماعياً وسياسياً وداخلياً وبالتالي تنميطها وفقاً لسياساتها الاقتصادية، وكان التعليم الجامعي أحد الركائز الرئيسية التي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير فيه.

وقد واجه التعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية استجابة متفاوته نحو تطبيق سياسات العولمة وتوجهات الاندماج بالاقتصاد العالمي، واختلفت درجة التأثير وتداعياتها، وفقاً لظروفه ولتوجهاتها الاقتصادية، ولدرجة اندماجها بالاقتصاد العالمي، فالبعض بالغ في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة بحجة الانفتاح على الأسواق، مما سمح باستيراد أنماط جديدة من التعليم الجامعي والتي دخلت لتحريك رؤوس الأموال الأجنبية، وفرض الأجندات التي تُخل بالكيان المجتمعي وتحقق التبعية.

إن كسر القيود والحواجز في التعليم الجامعي، لهما مدلولات خطيرة، تُضعف الدولة وتُغلب الحسابات والمقاييس العالمية على الحسابات والمقاييس المحلية، فالتعليم الجامعي يجب أن يكون للتنمية البشرية المستدامة، وأداة لتثبيت القيم الإنسانية وإنتاج المعرفة وتسويقها، وليس تنمية بلا هوية وبلا قيم وبلا إنتاج حقيقي للمعرفة.

فالغرب يرى أن خضوع الدول العربية لمواثيق ومعاهدات منظمة التجارة العالمية، هو انتصار كبير في المعركة الأيديولوجية، فالتبعية الاقتصادية تُفضي إلى تبعية ثقافية والتبعية الثقافية تفضي إلى تبعية مطلقة في شتى مناحي الحياة، لأن الثقافة هي الوقود الذي يُحرك الإنسان نحو قيمه، وبالتالي يكون عمله مبنياً وفقاً لاعتقاده، ولهذا فإن الخطورة في تحويل التعليم الجامعي الخاص إلى سلطة الدول الكبرى هو توجيه نحو المصالح الدولية التي تخدم الأيديولوجية الأمريكية.

وفي ظل استجابة التعليم الجامعي الخاص لمتغيرات العولمة الاقتصادية، نرى أن "جامعاتنا اليوم تقتدي بالجامعات الأجنبية روحاً وشكلاً ومضموناً، ونرى أغلبها يُعيد سياساته وفقاً لسياقات المنافسة التي تفرضها العولمة، وذلك عن طريق تبني المقاييس العالمية"، (الأمين،١٩٩٩: ١٢٤) على حساب الروح القومية والوطنية للوطن.

ثانياً– التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة السياسية:

في عالم اليوم لا يمكن إغفال استراتيجيات الدول الكبرى في السيطرة على العالم وإخضاعه إلى مصالحه السياسية، "فالعولمة السياسية تحمل في صيغها تهديداً كبير على كيان الدولة"، (يسن وآخرون،١٩٩٨: ٨) والجامعات الخاصة هي المكان الأمثل لزرع صيغ التأثير والتحكم والسيطرة، عن طريق التدخل الداخلي والخارجي، وذلك من خلال تهيئة حركات مناهضة لنظام الحكم في الدول، بحيث تقوم بنقل ثقافة الديمقراطية والحرية وإظهار المميزات والممارسات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد ممارسة الحريات.

وخير دليل على ذلك ما حدث من توترات داخلية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، حيث تم تصدير النموذج الإيجابي للحياة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، ونقلت إليهم أفكار الديمقراطية والحرية ومميزاتها وكيفية ممارستها والأحلام المرتبطة بها والتي يمكن تحقيقها على أرض الواقع، (عمارة،٢٠٠٥: ١١٧) إضافة إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحول إلى اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد العسكري، (عبد المنعم، ١٩٩٣: ٤٧) واتصالاً بالواقع العربي عملت الولايات المتحدة على إضعاف كيان الدول العربية لتستجيب الدول لمبدأ التبعية على المستويات المختلفة كالتبعية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالاستجابة لتلك المستويات مترابط تماماً فالأول متصل بالثاني والثالث، والدولة في كل الأوقات والأماكن ليست كياناً موحداً، هي تظهر قوية ومتماسكة من الخارج، أما حين النظر إليها تجدها تيارات وأشخاص لهم آراء متباينة، ولهم مصالح مختلفة تجمعهم المصالح المرتبطة بالحكم، وإذا كان هذا صحيح بصفة عامة، فإنه يزداد في مراحل التحول .

والسؤال هو عندما نقرأ جيداً بعض أطروحات مفكري العولمة – نجد أنه كما توجد مواصفات للنظام الاقتصادي الذي يمكن أن ينخرط في هذا المجال، يوجد حديث يتردد على استحياء عن مواصفات النظام السياسي، وجميعنا يعلم أن النظم السياسية ليست سلعاً قابلة للتصدير، فكيف نقبل على المستوى النظري – أن شكلاً معيناً من أشكال النظم السياسية قابل للتطبيق وفوراً على كل نظم العالم. (هلال،٢٠٠٠: ٥٢)

وفى هذا الإطار يمكن ملاحظة عشرات القضايا في ملفات الأمم المتحدة، والتي تخص السيادة الوطنية والعدالة الانتقالية، وترسيم الحدود الدولية، والتدخل من أجل حفظ الأمن العالمي. (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩: ٤)

ونرى سطوة الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة تكيل بمكيالين فالدول التي تخضع تحت الهيمنة الأمريكية تكون في مأمن عن الصراعات والانقسامات والداخلية والخارجية، وتحصل على المعونات والبرامج التنموية السنوية وغيرها، ولهذا" فإن العولمة السياسية تسعى إلى أن تجعل الدول وخاصة النامية منها تتبع النظام الرأسمالي الاقتصادي، والليبرالي سياسياً، وذلك من خلال ربط هذه التحولات بالمعونات، ومن خلال خلق طبقة من المستفيدين اقتصادياً من التعامل مع الدول الغربية، فتتكون طبقة تعتقد بهذه التوجهات وتعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. (قابل،٢٠٠٤: ١٥)

إن أنصار العولمة يرون أننا نعيش في حقبة من الزمن تتصف بكونية الأشياء حيث يذوب الكيان الصغير في كيان أضخم، من ذلك أن تذوب الثقافة القومية والاقتصاد القومي في بوتقة أضخم هي الثقافة العالمية والاقتصاد العالمي – أو إن صح التعبير: الثقافة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي– كما أنهم يروجون إلى مقولة أن زمن الدولة القومية قد انتهى، وأن السياسات القومية لم يعد لها دور بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أكثر قوة في فرض مصالحها، فرأس المال متحرك وحر من أي روابط قومية وهو يستقر حيثما توجد فائدته، أما العمل فهو مستقر قومياً وجامد نسبياً وعليه أن يعدل آماله السياسية كي يواجه الضغوط الجديدة

وهناك من الاقتصاديين مثل "Reich Ohnae" يرون أن الدولة القومية قد تحولت إلى سلطات محلية للنظام الكوني، وأنها لم يعد بمقدورها أن تؤثر بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدودها، فذلك يتحدد بما تملية خيارات رأس المال العالمي، وبالتالي فإن وظيفة الدولة أصبحت مثل وظيفة البلديات داخل الدول .

إن العولمة المالية والتكنولوجية هي التعبير الاقتصادي عن الليبرالية السياسية فبمجرد انخراط الدولة في تيار العولمة الاقتصادية وانفتاح المجتمعات، ستؤدى نظم المحاكاة وتدفق المعلومات عن الثقافة الغربية إلى تقلص الاهتمام بالثقافات المحلية، وقد يعتبرها البعض ميراثاً وسبباً للتخلف، كل ذلك سيؤدى مع الانبهار والإعلام إلى القناعة بالقيم وبالثقافة الغربية ومن ثم تحويل هذه القناعات إلى ممارسة. (المرجع السابق: ٢٣٩)

واتصالاً بما سبق يمكن أن تكون الصورة النظرية للعولمة صحيحة من حيث المظهر، إلا أن الواقع التطبيقي لها يبرز لنا العديد من التناقضات المتعلقة بوظيفة الدولة وتنفيذها لسياساتها عامةً، فالدول التي وقعت على معاهدات واتفاقيات التجارة والاقتصاد بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، هي أساساً لا تملك مقومات الاقتصاد مقارنة بأمريكا ولا تملك موارد طبيعية تجعل منها مطمعاً لأهداف المصلحة الاقتصادية، وإنما تملك موقعاً استراتيجياً لبناء القواعد والثكنات العسكرية للسيطرة على الأقاليم المجاورة لتلك الدولة.

ثم كيف تكون مقدرات الدول الاقتصادية في يد أقوى وأكبر وهى الدول الغربية ثم يكون عليها محاكاة سياستها الاقتصادية دون النظر إلى الفروق الهائلة بين الاقتصاديين، نضف إلى ذلك أن النظام الاجتماعي داخل كل دولة يفرض عليها نمطاً اقتصادياً معيناً، يتناسب مع المجتمع ومع مستوى معيشته، أما فيما يتعلق بالمحاكاة وأخذ المعلومات عن الثقافة الغربية وتقلص الاهتمام بالثقافات المحلية فإنها لن تحقق الهدف المرجو، فالثقافة والهوية الحضارية التي تختلف في عمقها من دولة إلى أخرى ليس من السهل اقتلاعها من الجذور، وحتى وإن تم ذلك فالدول ستكون في حاجة إلى فترة نقاهة تطول أو تقصر حسب عمق ثقافتها وهويتها الحضارية، والمقصود هنا أن إحلال ثقافة محل ثقافة موجودة أساساً سوف يؤدى إلى حالة من تغريب الإنسان، مما يخلق أجيال من المستفيدين (حسب سياسة المنح والمنع) وليس من المفيدين اقتصادياً. (العريني،٢٠٠٧: ١٠)

وحسبنا دليل: "هناك ما يمكن تسميته بالعولمة التشريعية حيث تحاول القوى الكبرى وضع تشريعات تعالج بعض الظواهر في المجتمعات الأخرى من وجهة نظرها، وغالباً ما تكون هذه التشريعات في إطار المنح أو المنع حيث تمنح مزايا ومساعدات عندما تتبع دول اتجاها ترضى عنها، أو تمنع المعونات عن الحكومات التي ترى أنها لا تطبق ما ترى القوى الكبرى أنه صواب (قابل، مرجع سابق:٢٤٠)"

وبالنظر إلى واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي، واستجابته للعولمة السياسية، ندرك أن الانصهار السياسي للعولمة يتمثل في التعليم الجامعي الخاص، وأن الأيديولوجيات الاقتصادية التي تنادي بها العولمة تشكل حلقة ظاهرة وحلقة باطنة، فالحلقة الظاهرة هي الجانب الاقتصادي والتي تتمثل في خصخصة التعليم الجامعي وتحويله إلى سلعة ورأس مال متحرك، وأما الحلقة الباطنة فهي تتمثل في تنميط الدولة سياسياً وفقاً لرؤى وتصورات أمريكا والدول الكبرى، وهذا ما

يؤكد تبعية الدولة في وضع السياسات التعليمية، وهو ما يزيد المخاطر والمخاوف من إمكانية أن تكون الجامعات مصدراً مقلقاً لتأجيج الصراع الداخلي بين السلطة والشعب.

وعلى النقيض أيضاً نرى أن الواقع الفعلي لمتغيرات العولمة السياسية تجاه التعليم الجامعي الخاص يعكس حالة التناقضات والمصالح والطبقية والاقتصادية، وذلك انطلاقًا من أن التعليم الجامعي يمثل التركيب الاجتماعي في أي مجتمع ويساعد على استمرار هذه التركيبة والمحافظة عليها وتدعيمها أيديولوجيا، والجامعة في المجتمع المعولم ما هي إلا أداة في يد الطبقة المسيطرة على الاقتصاد، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صُممت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص وفقاً واستجابةً للمصالح السياسية والاقتصادية للدول المهيمنة، وذلك من خلال ما تُقدمه هذه الجامعات من تشكيل لشخصية المواطن ووعيه، تشكيلاً يتفق مع نمط الحياة والسلوك في تلك المجتمعات، وبالتالي فإن توجيه المواطنين داخل البلدان يعتمد على سياسات تلك الدول، وهذا ما يُحدث الصراعات والأزمات داخل البلدان. (البيلاوي،١٩٩٧: ٢٣٤)

ثالثاً- التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الثقافية:

إن التعليم الجامعي الخاص اليوم يُعتبر من أكثر المؤسسات التعليمية تأثراً واستجابة للعولمة الثقافية، فنمط الحياة عند الشعوب والمجتمعات مرتبط بثقافة ونظرة معينة للحياة والكون، أي مرتبط بأيديولوجية معينة حقيقةً، كذلك التعليم الجامعي الخاص له ارتباطه الأيديولوجي، وبالتالي فإنه يُصدر النموذج الثقافي الخاص به ويعممه على أنه الأصلح والأبرز من بين كل الثقافات.

(أمين، ١٩٩٩: ٣٣)

ومن الملاحظ أن الاستجابة لفكرة العولمة في الجوانب المختلفة ترتكز على الجانبين الاقتصادي والسياسي في الواجهة الرئيسية، بينما بشكل أو بآخر تُغفل ظاهراً الجانب الثقافي الذي لا يقل أهمية على هذين الجانبين بسبب القوة الإعلامية للفكر الاقتصادي والمعلوماتي الذي يتمثل في القرية الكونية الواحدة التي صار سكان عالمنا يعيشون فيها دون حدود أو حواجز، وبسبب استجابة حكومات الدول العربية قاطبة إلى ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة (المادة-١ الفقرة ٣) والتي أكدت على" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"(ميثاق الأمم المتحدة: ٥)

فالمادة (١ من الفقرة ٣) تؤكد بشكل واضح على ضرورة الاستجابة للثقافة العالمية التي أوجدتها القوة الاقتصادية، المتمثلة في اللاعب المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) على حساب القرار العالمي الجامعي، بمعنى أن الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأخير في الشؤون كافة والتي لها علاقة بالعولمة ومنها الجانب الثقافي، فقد ورد أيضاً في (المادة ٥٥ فقرة ب) تأكيد ضمني وصريح "بتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم".(المرجع السابق: ٢٢)

إن التوجهات العامة لأغلب دول العالم تصب في الاهتمام بقرارات الأمم المتحدة والتي هي بدورها تشجع على استيراد الثقافة الفكرية، من مدخل الجانب الاقتصادي والذي يرتبط بالجانب الثقافي وهذا ما جعل التعليم الجامعي الخاص اليوم ينتشر في العالم بصيغة القوة الاقتصادي المرتبطة بالقوة الثقافية، فصاحب الاقتصاد القوي هو المؤثر الأقوى في تصدير الثقافة في قبل تصدير الاقتصاد، فالأمم المتحدة بمؤسساتها تولي قطاع التعليم أولويات كبرى لا تقل قوة عن أولويات الاقتصاد، وزيادة على ما تقدم من مواد ميثاق الأمم المتحدة، نرى أن الأمم المتحدة تُجبر الدول على ضرورة الاستجابة للعولمة الثقافية في باب آخر، بصيغة الجبر أو الواجب، بحيث تجعل مسألة التعاون الثقافي من واجبات الدولة والتي من الواجب تحقيقها في إطار التعاون الدولي. (المرجع السابق:٢٠)

ومن بين أهم المبادئ التي أطلقتها اليونسكو هي مبادئ التعاون الثقافي الدولي، والذي وافق عليه مؤتمر اليونسكو، بمناسبة الذكرى العشرين لإنشاء المنظمة، إذ ورد في التوصية (٤٤) التي جاء فيها "إن قيام تعاون وتفاهم أوسع نطاقاً في الشؤون الثقافية على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي وفيما بين الأقاليم، والدولي لهو شرط مسبق لإيجاد مناخ من الاحترام والثقة والحوار والسلم بين الأمم". (التوصية رقم٤٤)

ولو تمعنا جيداً في هذه التوصية لوجدنا أن اليونسكو جعلت من التعاون الثقافي الدولي شرطاً أساسياً ومسبقاً، لتوفير وإيجاد المناخ الملائم والمناسب وتوفير الظروف والأجواء لتوفير الاحترام والثقة المتبادلة، والحوار الدائم والسلم فيما بين الأمم، وهذه استجابة صريحة وواضحة للعولمة الثقافية، فمن ضمن الأهداف التي

يسعى التعاون الثقافي الدولي على تحقيقها هي "تنمية العلاقات السلمية والصداقة بين الشعوب والوصول إلى جعل كل منها، أفضل فهماً لطرائق حياة الشعوب الأخرى.

ونحن نستطيع أن نقول إن أحد أهداف العولمة الاقتصادية هو إزالة الحواجز تحت شعار السوق الواحدة الحرة في ذات الوقت فإننا نستطيع القول إن الأهمية الكبرى لقضية العولمة الثقافية تكمن في أن حدود وحواجز هذا الجانب قد تم إزالة معظمها إن لم يكن كلها، الأمر الذي يزيد من خطورتها ويحفز على ضرورة الإسراع في الانتباه إليها. (العريني، مرجع سابق:٢٠)

ولعل أهم العوامل التي تضاعف من الخطورة هو الارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي ذلك الارتباط الخطير الذي يعني أن من يملك مقومات وتكلفة عناصر الإتقان هو الجانب الذي يستطيع أن يفرض ثقافته على الجانب الآخر الذي ربما يؤدي به إلى العجز حتى من وقاية نفسه من تأثيرات هذه إذا تعاونت وتشاركت فيها جهود العديد من المبدعين والمبتكرين، ومن ثم فإن تعددية مجالات التقدم، وتعددية نسق القيم، وتعددية أساليب الإنتاج سوف تتلاشى فواصلها، وتذوب حدودها، وتصبح كلها تياراً واحداً يشمل الجميع، ومن هنا فإن تفاعلية العولمة سوف تجعل من الإنسانية العالمية هوية شخصية تضم جميع البشر، في كل أنحاء العالم، ويصبح هذا كله واقعاً معاشاً ليس فقط في الحاضر، ولكن بامتداداته القصوى في المستقبل. (الخضري،٢٠٠١، ٢١)

لقد استجابت أغلب نظم التعليم الجامعي الخاص للعولمة الثقافية دون أي اعتراض أو معوقات، فقد أقامت العولمة جسور أيديولوجية ثقافية بين البشر، وأزالت الحواجز والعقبات التي كانت تحول دون تفاعلهم، واهتمت بوضع كافة المعابر من أجل التواصل الثقافي البشري، وصنعت آليات ثقافية تضيف كل لحظة جديداً في قوة الدفع، فالعولمة مشروع ضخم في ذاته يحتاج إلى جهد كبير ومشاركة واسعة ومميزة من جانب التنمية المستنيرة، وهي في الوقت ذاته تمثل تحدياً نحو تفعيل الذات وتنمية القدرة، وأن يأخذ ذلك شكل الاستمرار وبمرور الزمن، وهو ما جعل التعليم الجامعي الخاص يسير في خطاه نحو الاستجابة دون أي معوقات تُذكر".

إن من يفهم حقيقة العولمة، ومن يعي الفلسفة الضمنية القائمة عليها آلياتها ومحاورها، سوف يدرك بدون شك أن الاستجابة والتكيف مع تيارها والتوافق مع

متطلباتها واقعٌ لا محال، وهذا ما يؤكد قوة التأثير والتعاظم لقوتها الإنتاجية والاقتصادية التي استجابت لها كل جوانب الحياة، لكن ثمة مغامرة خطيرة على صعيد القيم والمبادئ والأعراف الاجتماعية، والتي تأثرت بالاندماج السوقي العالمي.

إن أخطر ما في التعليم الجامعي الخاص هو الارتباط بثقافة العولمة وهو ما يعني التحول إلى عالم آخر أي ثقافة مستوردة بكل المقاييس. ومن هنا فإن من حق البعض ألا يتفاءل كثيراً بحلول عصر العولمة الثقافية التي قد تتحول تدريجياً إلى فرض عالمي لثقافة الغني مع محو تدريجي لثقافة الفقير واستبدالها بما لا تتناسب أو تنسجم مع مكوناته وأصوله الثقافية والحضارية، مما يثقل من كاهل هذه الظاهرة على الفقير الذي يجب عليه أن يركز مجهوداته في اتجاهات عدة أولها محاولة إزالة فقرة مع محاولة الحفاظ على ثقافته وهويته ثم وقاية نفسه من مؤثرات الثقافة الأخرى التي قد تسهم سلباً في محاولة إزالة فقره. إذن فالأمر كما يبدو ليس بالسهولة التي نتصورها لاشتماله على العديد من القضايا والحواجز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة والتي تجبر معظم الدول والأمم الفقيرة والنامية أن تسارع بحلها وتخطيها قبل فوات الأوان، خاصة إذا ما سلمنا برأي الذين يرون في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها ميزة للغني قبل الفقير بل وربما على حسابه ليزداد فقراً (العريني، مرجع سابق: ٢١)

وفي ظل هذه الوضعية الثقافية المثقلة بصيغ التغيير والاستجابة لمتغيرات العولمة، "نرى أن التعليم الجامعي الخاص يتجه نحو تبني قيم ثقافية ذات ارتباط بثقافة السوق، وثقافة المجتمعات الأجنبية العالمية التي تُهيمن على تشكيل مضامينه ومناهجه وفقاً لرؤاها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (ج-ب-م ل: ٧٣)، فالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد، يعملان وفقاً لما تقتضيه الحاجة والمصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، ونحن هنا لا نرفض الاستجابة المدروسة للثقافات العالمية في التعليم الجامعي، وإنما نرفض التبعية والتنميط القيمي والأخلاقي والمجتمعي، فالعولمة بمختلف مضامينها "تجمع بين التهديدات والفرص الإيجابية"، فالاستجابة للثقافة التي تشتبك مع القيم الثقافية المجتمعية تُشكل تهديداً، و"مؤسسات التعليم الجامعي الخاص هي المكان الوحيد تقريباً الذي يحتمل أن يولد تغيراً فكرياً حقيقياً في سياق البحث عن نقل شعوبنا من حالة الغابة التي يتناهش فيها أصحاب النزعات الفكرية" (الأمين،

مرجع سابق: ١٢٤) الأجنبية ويكثر فيها الصيادون والباحثون عن مواد يبنون فيها قصورهم الفكرية وأمجادهم الثقافية، ولهذا يجب اعتبار أن إدارة الجامعة هي إدارة مؤسسة من مؤسسات الدولة، وخصوصاً مؤسسات التعليم الجامعي الخاص التي تحمل توجهاً غربياً بالاسم والمضمون، ولا تغرنا أسماء الجامعات ذات الصيت العالمي في قبال الاستسلام المطلق لمناهجها ومضامينها ورسالتها، فالثقافة العربية شديدة الحساسية تجاه أي مؤامرة تأتيها من الخارج، ثم أن المتشدقين بالغرب لا يألون لحظة في القبول بأي نهج ثقافي غربي دون وعي ودون قرار مدروس، يتصرفون وفقاً للبناء الفكري الذي يؤمنون به، وهذا هو التأثير الخطير للتعليم الجامعي الخاص على الثقافة.

ولكي تكون مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في بؤرة المشاركة الفعالة ولا تكون بمعزل عن العالم، لابد لها أن تنضم إلى شبكات معرفية عربية قومية ودولية في نفس الوقت، بحيث تُحافظ على الثقافة القومية والمحلية في مضمون تعاونها ومعاهداتها مع الجامعات الخارجية.

رابعاً–التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية (الجودة والتميز):

إن الصورة الشكلية للعولمة تخطت مفهوم التشكيل الصوري لرمزيتها الاقتصادية السائدة تجاه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، "وتركزت صور وآليات عملها في الواقع الفعلي على بناء منظمات متعددة الأطراف تقوم بنشر أيديولوجياتها وفقاً لسياساتها ومبادئها التي تنطلق منها، لكي يكون الدفاع عنها بالطريقة الفكرية النابعة من الإيمان بمنطلقاتها ورسالتها" (بيربلس وتوريس، ٢٠٠٠: ٢٧) ومن هذه المنظمات (مجلس التعليم العالي بأمريكا، والمنظمة العالمية للمقاييس، والمؤسسة الأوربية لإدارة الجودة وغيرها) فهذه المنظمات هي وليدة العولمة، وتهتم بصيغ التنافسية والجودة والتمييز، وترتكز في صلب عملها على أهم الجوانب الأساسية التي تقوم عليها عملية التعليم، كالتقويم، والتمويل، والتدريب، والمناهج، والتدريس، والاختبارات وغيرها.

ومن المسلم به أن بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم الجامعي، أنشئت آليات تضمن وجود الجودة، وأن هذه الآليات تلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الجودة، فالجودة هي الأمر المطلوب وهي الغاية في النهاية، أما ضمانها فهو

أقرب إلى أن يكون نوعاً من الإفادة بوجودها، حالها حال الطبيب الذي يُعطي إفادة بسلامة جسم شخص ما، فالسلامة هي الغاية، ومثلما أن الإنسان يُحافظ على صحة جسمه من تلقاء نفسه، ولا يذهب إلى الطبيب كل يوم ليعطيه إفادة، فإنه من الطبيعي أن تكون المؤسسة التعليمية قادرة على حفظ جودتها دونما حاجة إلى من يفيد رسمياً بذلك في كل فترة، وبالمثل فإن هناك مناسبات تستدعي حصول مؤسسات التعليم الجامعي على إفادة بجودتها، وهذه المناسبات إلى زيادة، تفرضها التطورات على الصعيد العالمي. (الأمين، ٢٠٠٥: ٨)

وتجدر الإشارة إلى أن القوى العاملة في الوطن العربي أو دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً ليست مؤهلة بالقدر الذي يجعلها تُسهم في دفع عجلة التنمية، وبحسب تقرير التنمية والصندوق العربي "فإن مؤسسات التعليم الجامعي لم تفلح في إيجاد الخريجين المؤهلين لاحتياجات سوق العمل الحديثة"، (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م: ١١١) لذلك شرعت حكومات مجلس التعاون إلى إجراء إصلاحات جريئة تتعلق بتحسين جودة التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل المتزايدة، وفقاً لمهارات سوق العمل العالمي، وباشرت بالتعاقد مع هيئات دولية متخصصة في ضمان الجودة، من أجل تحسين نوعية التعليم والتوسع فيه. (السليطي، ٢٠٠٢)

فضمن إطار اللحاق والاستجابة لركب العولمة في التعليم الجامعي، تخضع كل مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي عموماً لمبدأ ضمان الجودة والتميز وبتأييد مباشر من حكومات الدول، (هيئة ضماتن جودة التعليم والتدريب،٢٠١٠: ٩) حيث تُشكل العولمة ضغطاً كبيراً على عملية إصلاح التعليم الجامعي وفقاً لسياسات تحددها الهيئات العالمية المنضوية تحت سلطة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فالعولمة بشكلها الاقتصادي تتحول في سياقها الأيديولوجي إلى سياسة تعليمية ذات توجه مقصود، وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٦٢) الفقرة (١) حيث ذكر بأن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء "الأمم المتحدة" وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن". (ميثاق الأمم المتحدة: الفصل العاشر)

وعلى ضوء ذلك فإن التعليم الجامعي انشغل كثيراً بالاستجابة لاستراتيجيات العولمة التنافسية، وظل مفهوم الجودة والتميز يُشكل الهاجس الأول والتحدي الأهم في تطوير التعليم الجامعي الخاص، لذا فإن كل صيغ التطوير تأتي في سياق الاستجابة لتوصيات وتقارير الهيئات الدولية المرتبطة بالمشهد العالمي.

كما أن أغلب دول العالم النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على تمويل مؤسسات التعليم الجامعي من قبل البنك الدولي وبعض الهيئات التابعة للدول الكبرى، وهذا بحد ذاته يشكل استجابة صريحة وضمنية للأهداف الإنمائية التي يطلقها البنك الدولي الذي يُعد من أكبر الممولين الخارجيين لقطاع التعليم في البلدان النامية، "ويُعتبر أحد الأطراف الرئيسية الفاعلة في الجهود العالمية لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية، والمتعلق بتوفير تعليم ذي جودة عالية وعالمية متوافقة مع المواصفات الدولية" (التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١: ٨) فالدول التي لا تستجيب لتوصيات البنك الدولي والأمم المتحدة بمختلف منظماتها لا تحصل على التمويل المالي لتنفيذ مشاريعها الإنمائية والتعليمية، وبمعنى آخر فإن الوكالات الدولية تقوم بإحداث تغييرات داخل البلدان الفقيرة وذات الدخل المحدود في العالم لصالح اتجاه يتوافق مع مصالحها النخبوية، ومجال الجودة والتمييز، وهذا ما يجعل الاستجابة المتعلقة بإصلاح التعليم الجامعي الخاص غاية ضرورية لا مجال في التباطؤ فيها.

وفي السياق نفسه فقد تأثرت نظم التعليم الجامعي بشقيها العام والخاص في الوطن العربي بتطبيق الممارسات المتعلقة بالجودة والاعتماد بالنموذج الأمريكي وتحديداً بمجلس التعليم العالي بأمريكا (CHEA) والسبب في ذلك يعود للقوة الاقتصادية المبنية على المعرفة العلمية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهي تفرض على نظم التعليم الجامعي في البلدان النامية أن تستجيب لمعايرها وممارساتها إذا ما أردت أن تلتحق بركب التقدم، وإذا ما أردت أن يُعترف ببرامجها العلمية.

ويمكن ملاحظة الاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية من خلال اتفاقيات اليونسكو الخاصة بالاعتراف بالمؤهلات العلمية، والوثائق التي تُلزمها قانوناً أن تخضع لتحقيق الأهداف الموقع عليها والتي تخص جودة التعليم الجامعي والاعتراف المتبادل للدرجات العلمية والمؤهلات التي تتوافق مع المواصفات العالمية. (اتفاقية البحر المتوسط)

ومما سبق يمكن القول:

إن الاستجابة لمبدأ الجودة والتمييز من الضروريات الحتمية التي ينبغي أن تستوفي معاييرها مؤسسات التعليم الجامعي بشقيها العام والخاص، ولكن ليست تلك المعايير الدولية التي جاءت تُجسد معايير مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الدول الأجنبية، فالجودة وضمانها هي مشاريع تعني الدولة ووطنيتها، لذا لابد أن تكون الاستجابة لها من خلال إيجاد هيئة وطنية وقومية تعتمد في المقام الأول على وضع معايير تُناسب البيئة المحلية والعربية وتنسجم مع المستجدات العالمية، فالاستجابة للجودة العالمية التي تُنادي بها المنظمات والهيئات الدولية، تُشكل خطراً على تنميط التعليم وفقاً لمعايير أجنبية، فشهادة الاعتماد الأكاديمي التي تمنحها الهيئات المختصة التي تعمل تحت مضلة مجلس التعليم العالي بأمريكا (CHEA) تحمل في طياتها أبعاداً سياسية واقتصادية، وتعكس صراعاً على السلطة في المؤسسة الجامعية، فموضوع الاعتماد الأكاديمي هو حصر للمؤسسات الجامعية التي لا تطبق معايير الهيئات الدولية، ولا تعمل بنظام الإملاءات الأمريكية، فيتم النيل من سمعتها الأكاديمية والمهنية، وبالتالي فإن مبدأ الجودة والاعتماد يبرزان كعامل ضغط أساسي على المؤسسات الجامعية للعمل الدائم تجاه تحسين مدخلاتها وتطوير عملياتها وتحسين مخرجاتها بما يتوافق مع أهداف التعليم الجامعي وغاياته، ولكن هذا يتناقض مع مبادئ الحرية الأكاديمية ومبادئ الشفافية التي تنادي بها هيئات الجودة والاعتماد.

إن اعتماد أنظمة الجودة الدولية، يمثل استجابة لاتساع نطاع التعليم الجامعي وتدويله، ومن ثم اعتماد قوانين ولوائح مستوردة ومنمطة على مستوى القارة أو الإقليم، مما يحد من درجة التنوع ولا يأخذ في الاعتبار مسألة القومية والوطنية للبلد المعني، ولهذا سارعت العديد من الدول الأوربية إلى تبني نظم جودة واعتماد خاصة بها، وتتناسب مع ظروفها ومتطلباتها، بحيث يؤدي الالتزام بها إلى نيل ثقة المجتمع الأكاديمي والتعليمي، وتحسين صورة مؤسسات التعليم الجامعي في المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق العالمي.

مما سبق نستنتج الآتي:

- التعليم الجامعي الخاص يتبني الأنماط والنماذج الدراسية الغربية، وبحكم انتشاره في مختلف الأقطار أدى ذلك إلى تجانس كبير بين مختلف الأنظمة التربوية في العالم، وأستطاع الوصول لبعض أهدافه.
- تدريس الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الدول الأجنبية، أدى إلى عملية تغيير القيم والثقافة الوطنية لهذه الدول، وذلك الأثر يُلتمس عند عودتهم إلى بلدانهم.
- في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص يتم استيراد المناهج والطرق التدريسية من البلدان الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى ترسيخ العولمة بوصفها منهج تربوي متكامل، تؤثر في سلوكيات المتلقي.
- انتشار اللغة الإنجليزية كلغة عالمية في أغلب دول العالم، ساعد مؤسسات التعليم الجامعي الخاص على فرض تعلم اللغة الإنجليزية للتواصل مع العالم، وهذا تأثير بالغ الأهمية في تشكيل ثقافة الطلاب، والجامعات الخاصة اليوم تُعطي أهمية كبرى للغة الإنجليزية عند الالتحاق بها.
- الدراسات الدولية المقارنة التي سمحت بفهم الأنظمة التربوية العالمية، والتي أفضت أغلب نتائجها إلى ضرورة العمل على تغيير النمط التعليمي المحلي، ومحاولة إيجاد صيغ تعليمية حديثة تتواكب مع متطلبات العصر.
- تحولت الجامعات الخاصة في الوطن العربي إلى أداة لفرض العولمة، من خلال مداخل عدة، أبرزها المجال الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي: فالجامعات الخاصة اليوم هي مؤسسة من مؤسسات الإنتاج العولمي، فمعارفها ومهاراتها وخبراتها أصبحت ضرورة من ضرورات سوق العمل الدولي، بوصفها سلعة دولية تتحكم فيها قوى كبرى، وتعمل على تصديرها لجميع دول العالم لإنتاج عقول وذهنيات وخبرات تتوافق مع الرؤية المرسومة لقوى العولمة المختلفة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة، وغيرها.
- سُلبت الجامعات الخاصة من جوهرها وأهدافها الإنسانية، فأصبحت متلازمة للعولمة بكل إفرازاتها، وتم رسم سياساتها بما يوافق اقتصاديات العالم برجماتياً، فأصبحت في خدمة الرأسمالية الجديدة التي تُشكل بذور العولمة وثمارها،

فالمتأمل في آليات عمل الجامعات الخاصة يُدرك حقيقة الاجتياح والاستهلاك المعرفي لمنتسبيها، فهي مرتبطة في كل عملها بمؤسسات خارجية، لا تراعي المحلية والوطنية والقومية وغيرها.

- ارتباط الجامعات الخاصة بالنفوذ والهيمنة العالمية، أفقدها قدرتها على الممارسات النقدية والقيمية، فهي مجرد أداة لاستمرارية المصلحة الاقتصادية للعولمة، فلا يوجد فيها نقد علمي ولا ممارسات إبتكارية وإبداعية، فكل ما فيها هو مغازلة لقيم وأخلاقيات مستوردة لا تُتناسب البيئات المختلفة، ولا تحترم الخصوصيات الثقافية للشعوب.
- الجامعات الخاصة اليوم ضحية من ضحايا العولمة، تبرز قيمتها بتحقيق أرباحها عند المضاربين الاقتصاديين، فلا تنظر إلى الإنسان بوصفه الهدف الموضوعي المؤثر، بل تعتبره الأداة المستخدمة للاستهلاك الاقتصادي، فلا غاية له إلا الحركة الاقتصادية والمنافسة السوقية، وأما مفاهيم الإنسان المنتج والمغير فلا وجود لها إطلاقاً في مسار الاقتصاد والأرباح.
- الجامعات الخاصة اليوم مفعمة بمصطلحات رنانة وبراقة يُفهم من ظاهرها رقي الإنسان في إنسانيته التي تُمثلها حريته، كالتربية على المواطنة، والتربية على التسامح، والتربية لحقوق الإنسان، والتربية للسلام والتعايش والانسجام، واحترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية والعالمية وغيرها من التسميات المتصلة بالعولمة، والحقيقة أن تلك المصطلحات ما هي إلا فخ من أفخاخ العولمة، فالمتأمل في التاريخ السياسي للدول المهيمنة كأمريكا وغيرها يخرج بقناعة بأن تلك المصطلحات ما هي إلا أكذوبة وللمتاجرة وخداع العالم، وإلا أين تلك المصطلحات من حرب العراق، وأفغانستان، وفلسطين المحتلة، وغيرها.

المراجع

ذكاء مخلص الخالدي (١٩٩٩م)، العولمة، المفاهيم والمتطلبات، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد (٣)، ص٥٣.

جوران توربون (٢٠٠١م)، العولمات، الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية، ترجمة بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد (١٠٦)، ص٢٣.

مصطفى حجازي (١٩٩٩)، العولمة والتنشئة المستقبلية،مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة البحرين، العدد (٢)، ص٣١.

كريم أبو حلاوة (٢٠٠١)، الآثار الثقافية للعولمة وحظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم الفكر، العدد (٣)، المجلد (٢٩)، ص١٨٢.

جورج طرابيشي (٢٠٠٠)، العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية: العولمة بوصفها مسألة خلافية، البحرين: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة البحرين الثقافية، العدد (٢٦)، ص١١٠.

عبد الخالق عبد الله (٢٠٠٠م)، ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة، البحرين الثقافية، مملكة البحرين: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٢٦)، المجلد (٦-٧)، ص١٢٨.

محروس بن أحمد غبان (٢٠٠٣)، عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية: الآثار والمضامين والمتطلبات، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م، ص٦٩.

محسن أحمد الخضيري (٢٠٠١م)، العولمة الاجتياحية، ط١، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص١٣١.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التعاون الجامعي الدولي، اليونسكو، اليوم- الاثنين، تاريخ ٣٠-٤-٢٠١٢م. http://www.unesco.org/ar/higher-education/international-university-cooperation/

الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٩م)، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، نيويورك: الأمم المتحدة، ص١٦.

منير الحافظ (٢٠٠٥م)، منهج العولمة اللانمطي: تشخيص جمالي في بؤس العولمة، ط١، دمشق، سوريا: دار الفرقد، ص١٤٩.

علي حسين عايد (٢٠٠٨)، قلق العولمة وعلاقته بصورة المستقبل والهوية الدينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم النفس، ص٢٦.

عبد السلام المسدى (١٩٩٩)، العولمة والعولمة المضادة، الفجالة، القاهرة: مطابع لوتس، ص٣٥١.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (١٩٩٨م)، التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي باريس ٥-٩ أكتوبر تشرين الأول، ص٣.

عبد الرحمن أبو المجد رضوان (٢٠٠٦م)، التعليم الجامعي الخاص وتحديات المستقبل: النموذج المصري، القاهرة، عالم الكتب.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠٠٩م)، مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي في معالجة التحديات العالمية، باريس.

الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة (٢٠٠١م)، جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان الأوربي، السنة الثانية والعشرون، العدد (٨٢).

سلمان رشيد سلمان (١٩٩٤م)، إشكاليات الجامعة العربية، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (٨٠).

محمد نبيل نوفل (٢٠٠٢م)، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، المجلد (٢٢)، العدد (١)، ص١٧٩.

محمد إبراهيم عطوة مجاهد (٢٠٠١م)، بعض مخاطر العولمة التي تهددالهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهته "مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد (٧)، العدد (٢٢)، ص١٥٧.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠٨م)، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في البحرين (٢٠١١م)، تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين لعام ٢٠١١م، سوق العمل والتعليم وتحديات التنمية البشرية، ص١٩.

منير الحمش (٢٠٠١م)، "العولمة... ليست الخيار الوحيد، ط٢، دمشق، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

عدنان الأمين (١٩٩٩م)، التعليم العالي العربي والعولمة، ورقة بحثية قدمت لندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص، مملكة البحرين: كلية التربية، جامعة البحرين الفترة من ٢-٣ مارس ١٩٩٩م، ص١٢٤.

السيد يسن (١٩٩٨م)، في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد٢٠، العدد٢٢٨.

هشام محمد علي عمارة (٢٠٠٥م)، إسهامات التربية في إعادة البناء الثقافي للإنسان العربي في سياق ثورة الاتصالات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

طه عبد المنعم (١٩٩٣م)، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٤٧.

على الدين هلال (٢٠٠٠م)، العولمة والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) – سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (١) ٩٨-١٩٩٩، ص ص ٥٢-٥٧.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠٠٩)، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ص٤.

محمد صفوت قابل (٢٠٠٤)، الدول النامية والعولمة، ط١، القاهرة، الدار الجامعية، ص١٥.

سارة إبراهيم العريني (٢٠٠٧م)، أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية..الوعود والتحديات، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ١٢-١٥/ ١١/ ٢٠٠٧م، ص١٠.

شبل بدران وحسن البيلاوي (١٩٩٧م)، علم اجتماع التربية المعاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص٢٣٤.

جلال أمين (١٩٩٩م)، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأروجواي ١٧٩٨ إلى ١٩٩٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٣.

الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك: الأمم المتحدة، ص٥.

التوصية رقم ٤٤ الصادرة عن مؤتمر اليونسكو مكسيكو حول السياسات الثقافية من ١٩٨٢/٧/٢٦م.

سارة إبراهيم العريني (٢٠٠٧م)، أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية..الوعود والتحديات، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

عدنان الأمين (١٩٩٩م)، التعليم العالي العربي والعولمة سيناريو خيالي، ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص، جامعة البحرين– كلية التربية ٢–٣ مارس ١٩٩٩م، ص١٢٤.

نيكولاس. بيربلس، وكارلوس ألبرتو توريس (٢٠٠٠م)، العولمة والتعليم، ترجمة كمال نجيب، التربية المعاصرة، العدد (٥٤)، فبراير ص٢٧.

برنامج الأمم المتحدة الأنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م، خلق فرص للأجيال القادمة، الطبعة ١، عمان: منشورات المكتب الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص١١١.

حمد السليطي (٢٠٠٢م) التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ميثاق الأمم المتحدة، الفصل العاشر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة (٦٢) الفقرة (١)، نيويورك: الأمم المتحدة.

هيئة ضمات جودة التعليم والتدريب (٢٠١٠م)، التقرير السنوي، ٢٠١٠، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ص٩.

البنك الدولي (٢٠١١م)، التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١: الاستعراض السنوي، البنك الدولي، ص٨.

نص اتفاقية البحر المتوسط، أتيحت بتاريخ ١٢/١٠/٢٣ الثلاثاء على الموقع الشبكي:http://www.unesco.org/education/studyingabroad/index.shtml